The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N3, P P.25 -54
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٣ ٢٠٢١ ص ص ٢٥-٥٤

Measuring and analyzing the shadow economy in the reality of the Iraqi economyFor the period (1995-2019)

قياس وتحليل اقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩) [١]

**أ.م.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي **ياسر علي محمد علوان الراجحي

Abstract : This research dealt with the measurement and analysis of the shadow economy in the reality of the Iraqi economy for the period (1995-2019), as the shadow economy has an important role in influencing the application of optimal economic policies, which reflect the economic conditions that the country is going through, and with the presence of the shadow economy that affects the real data, as it is The gross domestic product is much greater than the level recorded in the official statistics, and thus hinders development and economic growth. The research was based on the analytical method, which is based on the inductive and deductive methods, , by analyzing the development of data on research variables for a time series and measuring and analyzing the phenomenon of the shadow economy and its development during the research period, and with the increase in the activities of the shadow economy, it leads to imbalances directly in the reserves of foreign currencies available under the control of the monetary authority represented by the Central Bank, which is used to achieve stability the economy through the exchange rate tool or support the local industry and increase confidence in local work, There is an important relationship between the emergence of the shadow economy,

*بحث مستل

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد

unfair political systems and corruption, financial and administrative, as the availability of these reasons leads to unfair economic and social systems that push individuals and establishments to manipulate accounts, as well as corruption that exacerbates economic problems in all its forms and thus replaces the official economy with one the shadow. .

المستخلص

لقد تناول هذا البحث قياس وتحليل اقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٥-٢٠١٩) خلال تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث لسلسلة زمنية وقياس وتحليل ظاهرة أقتصاد الظل وتطورها خلال مدة البحث، ومع زيادة أنشطة أقتصاد الظل، تؤدي الى اختلالات بصورة مباشرة في الاحتياطي من العملات الأجنبية المتاحة تحت سيطرة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر أداة سع الصرف او دعم الصناعة المحلية وزيادة الثقة في العمل المحلية، إذ لأقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود أقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية، ومن ثم أعاقة التنمية والنمو الاقتصادي، استند البحث على الاسلوب التحليلي، والذي يستند على الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي، توجد علاقة مهمة ما بين ظهور أقتصاد الظل، والأنظمة السياسية غير العادلة والفساد والمالي والإداري، إذ توفر هذه الأسباب يؤدي الى أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة التي تدفع بالأفراد والمنش/آت الى التلاعب بالحسابات، فضلاً عن الفساد الذي يفاقم المشكلات الاقتصادية بكافة اشكالهاو بالتالي استبدال الاقتصاد الرسمي باقتصاد الظل.

المقدمة : إن أقتصاد الظل مفهوم واسع، له أسماء مختلفة في الأدبيات الأقتصادية، أقتصاد تحت الأرض أو مخفي أو أسود أو غير رسمي ويكون غير مسجل ولم يتم تضمينها بالأنشطة الأقتصادية يتصف أقتصاد الظل باختلاف تأثير من بلد إلى اخر، إذ استشرى في كافة أنحاء العالم سواء في البلدان النامية، وغير النامية ويُعد مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات، فلا بد من التركيز على أهم سلبياته التي هي هدر الموارد البشرية والمادية عن طريق الأنشطة المشروعة، وغير المشروعة على حداً سواء التي تؤدي إلى أزمات، ومشكلات أقتصادية داخلية تعاني منها العديد من الدول النامية خاصة العراق وانعكاسها على فاعلية السياسة النقدية والمالية أعاقت مسيرة التنمية والنمو الأقتصادي.

اهميـــة البحث : تأتي أهمية البحث من تعاظم ظاهرة اقتصاد الظل بسبب ما مر به الاقتصاد العراقي من عقوبات اقتصادية ومرحلة انتقالية والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع

ضعف الرقابة مما تترك آثاراً كبيرة على السياسات الأقتصادية ، مما يحتم ضرورة دراسة اقتصاد الظل وانشتطته لتوفير رؤية أكثر وضوح لصناع القرار لتحقيق الأهداف الإقتصادية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي.

مشكـــــلة البحث : بسبب ارتفاع اقتصاد الظل و إرتفع أنشطته سنة بعد أخرى بعيد عن سيطرة السياسة الاقتصادية واهم سلبياته التي هي هدر الموارد البشرية والمادية عن طريق الأنشطة المشروعة، وغير المشروعة على حداً سواء التي تؤدي إلى أزمات، ومشكلات أقتصادية داخلية تعاني منها العديد من الدول النامية وخاصة العراق وانعكاسها على فاعلية السياسة النقدية والمالية أعاقت مسيرة التنمية والنمو الأقتصادي،.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية، لأقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود أقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية، ومن ثم أعاقة التنمية والنمو الاقتصادي.

أهـــــداف البحث : يهدف البحث إلى

١- تقدير حجم أقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي للمدة1995 – 2019.

٢- تحليل أنشطة اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث : استند البحث على الاسلوب التحليلي، والذي يستند على الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي ، من خلال تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث لسلسلة زمنية (١٩٩٥-٢٠١٩) وقياس وتحليل ظاهرة أقتصاد الظل وتطورها خلال مدة البحث.

المبجث الاول : الاطار النظري لاقتصاد الظل

أولا: - تعريف اقّتصاد الظل :- هنالك تعريفات عدة لإقتصاد الظل، تختلف باختلاف وجهات نظر المدارس الفكرية والمؤسسات المركزية والفلسفة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة، ورغم اختلاف التعاريف من حيث التعبير، الا إنها نفس الشي من حيثُ الأساس والأهداف التي يهدف الناشطون إلى تحقيقها خلال اقتصاد الظل. وفيما يلي استعراض لبعض من تلك التعاريف :-

يعرّف إقتصاد الظل بإنه ((كل الفعاليات التي تساهم في خلق القيمة الأقتصادية الإجمالية، ولكنها غير محسوبة في الإحصائيات الاقتصادية الرسمية))([٢])

في حين عرّفه صندوق النقد الدولي بأنه ((لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية

([٢]) هاني صالح: الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ط١، العبيكان لنشر، الرياض- السعودية، ٢٠٠٨، ص٩١.

او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فان إقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الأقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية))([٣]).

وقد عرّفته منظمة العمل الدولية بأنه ((يشمل عدد من العمال والمؤسسات والمقاولين الذين يتميزون بخصائص يمكن تحديدها بالأتي ([٤]):-

١. سهولة الدخول إلى الأنشطة، بالاعتماد على الموارد المحلية.
٢. الملكية العائلية للمؤسسات.
٣. محدودية مستويات الانشطة.
٤. استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة للموارد المحصل عليها.
٥. اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي.
٦. انفتاح اسواقها على المنافسة وتهربها من كل التنظيمات والقوانين.
٧. ممارسة الأنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية.

يواجه العاملون في إقتصاد الظل مشاكل وصعوبات تختلف حدتها من بلد الى اخر وتختلف بين المناطق الريفية والحضرية.

وتستخدم منظمة العمل الدولية مصطلح الاقتصاد غير الرسمي للتمييز بين جميع الأنشطة الاقتصادية وجميع العمال والوحدات الاقتصادية التي لا يشملها القانون أو ليس لديها ترتيبات رسمية. وهذه الأنشطة ليست في مجال تطبيق القانون، وهذا يعني أن هؤلاء العمال وهذه الأنشطة ليست محمية فعلاً ، فهم ينشطون خارج القانون لأنهم لا يعترفون به او لكونه يرهق كاهلهم، إذ يفرض عليهم تكاليف باهظة. واقترحت المنظمة ان يستخدم مصطلح " اقتصاد غير رسمي " بدلا من " القطاع غير الرسمي" لان العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس في قطاع واحد من النشاط الاقتصادي. وكذلك انخرط هؤلاء العمال في الاعمال التعدينية الحرفية لانجذابهم في الحصول على المعادن النفيسة التي تكون سهلة المنال مما يسبب اضرار بيئية ([٥]).

ثانياً:- تسميات إقتصاد الظل : أطلق على إقتصاد الظل مصطلحات عديدة، للتعبير عن نشاط معين له تأثير مباشر او غير مباشر في الاقتصاد ككل في كافة مجالاته. فاصبح إقتصاداً له خصائصه ومواصفاته، ويتقبله المجتمع كواقع وجزء لا يتجزأ من الاعمال والممارسات اليومية مثل الدروس الخصوصية، والعمل المزدوج بأكثر من وظيفة رغم ان القانون لا يسمح به، بهدف التربح وتلبية الاحتياجات دون ان يقابلها اي التزامات اتجاه الدولة، سواء ضرائب او رسوم ومن هذه التسميات

([٣]) فريديرك شنايدر، دومينك انستي: الاختباء وراء الظلال –نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد ٣٠، إذار ٢٠٠٢، ص٢.

([4])International Labour Organization, Measuring informality: A statistical manual of the informal sector and informal employment, Geneva- Switzerland, 2013, p p19-20.

([٥]) خواكيم غراتسفيلد: الصناعات التعدينية في المناطق الجافة وشبة الجافة التخطيط والادارة البيئية، ترجمة اسامة عباس، احمد المنسي، سعيد مبارك، ط١، مطابع الشروق للاوفست، الرياض- السعودية، ٢٠٠٥، ص ص ٦٥-٦٦.

مصطلح الاقتصاد السفلي وأقتصاد الجريمة والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الموازي والاقتصاد الخفي وأقتصاد الظل والاقتصاد الهامشي حيث ان هذه الانشطة تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي والدخل المحلي([٦]). فهناك ما يطلق عليه مصطلح الاقتصاد الرمادي كالأنشطة الخفيفة التي تدخل ضمن دائرة الجريمة الإقتصادية كسواق التاكسي، وهناك ما يسمى، بالأقتصاد الاسود ليعبر عن جانب واحد من الانشطة غير المشروعة كتهريب النفط والغاز والاغنام، بالإضافة إلى ((الحواسم)) المقصود بها عمليات السطو والسرقة على ممتلكات الغير، و هناك من يطلق عليه الأقتصاد اللانظامي والمقصود منه المشاريع الصغيرة التي تنتج سلع بسيطة، ويضاف إلى ذلك إقتصاد الرصيف كصانعي قوالب البلوك([٧])، ويمكن أن تعبر هذه التسميات عن النشاط القانوني والجنائي، فمن الناحية القانونية سيتم فرض ضريبة على النشاط اذا تم الابلاغ عنه والسماح له بالاستمرار، وغير قانوني على سبيل المثال مبيعات المخدرات غير المشروعة، من شأنه ان يؤدي إلى اجراءات لإنهائها([٨]).

ويلاحظ ان هذه الانشطة ترتبط بالسرية واللانظامية التي يكون عملها بعيد عن دفع الضرائب ووفقاً لذلك يمكن توضيح التسميات في الجدول (١) المستخدمة للتعبير عن إقتصاد الظل.

جـــدول (١)، تسميات إقتصاد الظـل

الاقتصاد الرمادي	**إقتصاد تحت الأرض**
إقتصاد غير مشروع	**إقتصاد أسود**
إقتصاد هامشي	**إقتصاد سري**
الاقتصاد غير الظاهر	**الاقتصاد الخفي**
الاقتصاد غير المرصود	**الاقتصاد غير الرسمي**
الاقتصاد الموازي	**الاقتصاد اللانظامي**
إقتصاد تحت الارض	**الاقتصاد السفلي**

المصدر: الجـــدول مـــن اعداد الـــباحث بالاعتمـــاد على المصادر الأتية:-

- محسن احمد الخضيري: غسيل الأموال الظاهرة-الاسباب- العلاج، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٣، ص٢٨.

- صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان- الاردن، ٢٠١٥ ،ص٤٢٦.

([٦]) محسن احمد الخضيري: غسيل الأموال الظاهرة-الاسباب- العلاج، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٣، ص٢٨.

([٧]) صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان-الاردن، ٢٠١٥،ص٤٢٦.

([8]) OECD: Shining Light on the Shadow Economy Opportunities and Threats, 2017,P10.

ثالثاً: ـ التمييز بين مفهومي إقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي هناك ضرورة لبيان العلاقة ما بين مفهومي إقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي و لتجنب الخلط بينهما يستخدم هذان المفهومين، للتعبير عن نشاط اقتصادي، إلا أنه في الحقيقة لكل منهما هدف يختلف عن الاخر.

إنّ الفجوة ما بين إقتصاد الظل والرسمي ناتجة عن القوانين والأنظمة النافذة والتشريعات وهذا ما أشارت اليه المدرسة القانونية في منتصف ثمانينات القرن الماضي، واعتبرت ان جوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:([٩])

١. التنظيم Regulation، وتشمل أُيضا شرط العمل والعلاقة مع النقابات.
٢. القانونية Legality، أيّ علاقة المشروع بالدولة خلال سياسة الأجور أو العطل الرسمية او اعتماد النظم المحاسبية.
٣. وهناك علاقة وطيدة بين أقتصاد الظل والأقتصاد الرسمي والتي يمكن تحديدها بالاتي([١٠]):

١. تتحدد طبيعة العلاقة ما بين أقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي من منظور إن أقتصاد الظل يتعايش مع موازين الأقتصاد الرسمي الذي له الصفة القانونية والعلنية، فتكون أسواق ومكونات أقتصاد الظل موازية لمكونات الأقتصاد الرسمي، وانشطته نابعة في الغالب من الأنشطة الرسمية.
٢. إنّ العاملين في اقتصاد الظل يسعون بكل الأساليب لتحقيق علاقة بين انشطة الاقتصاد الرسمي، وانشطة إقتصاد الظل، لتحقيق هدفين الاول تعظيم العوائد والارباح من انشطة أقتصاد الظل التي تمارس. والهدف الثاني هو اكساب صفة الشرعية على انشطة إقتصاد الظل للأنشطة غير المشروعة وغير القانونية، ومحاولة السيطرة على الاقتصاد الرسمي واخضاعه لتوجيهات واهداف العاملين في إقتصاد الظل. وتتميز هذه العلاقة بوجود انشطة غير مشروعة لا تزدهر الا بوجود تشابك بين مصالح العاملين على ادارة إقتصاد الظل، والقائمين على ادارة الاقتصاد الرسمي. وتعتبر هذه الانشطة من مصادر قوة إقتصاد الظل.
٣. هناك علاقة تأخذ صفة (تغذية مرتدة) بين انشطة أقتصاد الظل وأنشطة الاقتصاد الرسمي، فاقتصاد الظل يسعى بتعامله إلى اجراء عملية اتصال (نقل للمعلومات)مع الاقتصاد الرسمي من خلال استغلاله من قبل بعض ضعاف النفوس القائمين بإدارته. والقيام بتوجيه المعلومات إلى انظمته والياته لتغذية سياسات العمل في جرائم و انشطة أقتصاد الظل وتحقيق اهدافه ، وبالتالي زيادتها يوم بعد يوم وعدم وجود استراتيجية و اجراءات رادعة وحاسمة لمواجهته.

رابعاً:ـ هيكل اقتصاد الظل :يتكون اقتصاد الظل في الدول بشكل أساس من جانين رئيسين، هما الأنشطة المشروعة والانشطة غير المشروعة.

([٩]) حيان احمد سلمان: اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، ٢٠٠٦، ص٧ .
([١٠]) بوخاري فاطنة: اشكالية الاقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج، مؤتمر الاقتصاد الخفي وادارة الازمات، جامعة تكريت، كلية الادراة والاقتصاد، العراق، ج٢/٢٠٢٠،ص٨.

١ ـ الأنشطة المشروعة : تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة تتولد عنها دخول غير معلومة للجهات الرسمية. فالأنشطة المشروعة هي جميع الأنشطة التي يحصل الفرد من خلالها على دخل سواء أكانت نظير سلعة او خدمة يقوم بها بدون ان يقابلها (ضريبة)، فضلاً عن كون عوائدها غير معروفة للسلطات المالية والاقتصادية او يتم قيدها في السجلات المحاسبية ولا تتعارض مع مبادئ وعادات وقيم المجتمع. ومن الانشطة المشروعة (الأعمال المنزلية كأحد مصادر الدخل) كمصدر أساسي في جانب الأنشطة المشروعة والتي تتم داخل البيت، والمؤسسات الصغيرة إذ تستخدم بها نسب مرتفعة من النقود السائلة في معاملاتها، وهي تتميز برداءة النوعية من خلال انتاج سلع وخدمات لا تتوفر بها معايير الانتاج والامن([١١]).

٢ ـ الأنشطة غير المشروعة :تتضمن الانشطة غير المشروعة جميع الأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة سواء أكانت انشطة الجريمة أم تهريب البضائع المشروعة، والتي تتركز ما بعد الازمات العالمية والتي يكون لها اثر في إقتصادات العالم، فضلاً عن البلدان التي تمر بمراحل انتقالية اقتصادية وسياسية([١٢]). وتنقسم الأنشطة غير المشروعة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما:ـ

أ ـ القسم الاول :ـ وتتضمن المخدرات والفساد و نهب المال العام، غسيل الأموال والارهاب، التجارة بالأسلحة ، وهي اهم جرائم اقتصاد الظل .

ب ـ القسم الثاني:ـ والتي تتضمن مخالفة قوانين العمل والهجرة ([١٣]). والأنشطة التي تخالف الانظمة التي تضعها الدولة منها الاتجار في السوق السوداء للصرف الاجنبي في البلدان التي يكون فيها رقابة على صرف العملة الاجنبية، وكذلك تهريب السلع المشروعة، عند قيام الدولة بمنع استيراد سلعة ما، وبالتالي إدخالها عن طريق التهريب الذي يعتبر من الأنشطة غير الشرعية ([١٤]).

أنّ عملية فصل الأنشطة الاقتصادية إلى مشروعة وغير مشروعة في اقتصاد الظل تعد ذات أهمية كبيرة، إذ إن عدم الفصل بينهما يؤدي إلى عدم كفاءة التحليل الاقتصادي و تحقيق أًهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وان القائمين على ادارة اقتصاد الظل يعملون جاهدين على كسب الدخول والتي تسمى (بالأموال القذرة) المتحققة من الانشطة غير المشروعة والتي تصل في بعض التقديرات إلى

([١١]) رمزي محمود، محمد رمزي : مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ـ مصر، ٢٠١٩، ص ١٣.

([12]) Yair Eilat: The Shadow Economy in Transition Countries:Friend or Foe? A Policy Perspective, journal World Development, Britain، 2002,p10.

([13]) Nurul Amin, The Informal Sector in Asia from Decent Work Perspective, Bangkok, Asian Institute of Technology, 2002، P.36.

([١٤]) سامي هاشم فالح : تقدير الاقتصاد غير الرسمي واثره في الاقتصاد العراقي ، جامعة البصرة –كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشوره في الاقتصاد، ٢٠١١، ص٨٤.

نسبة كبيرة من حجم الدخل القومي في الأقتصاد الرسمي([١٥]). وبناءً على ما تقدم يمكن توضيح هيكل الأنشطة في اقتصاد الظل من خلال الشكل الاتي(١):-

مخطط (١)، هيكلية الانشطة في اقتصاد الظل

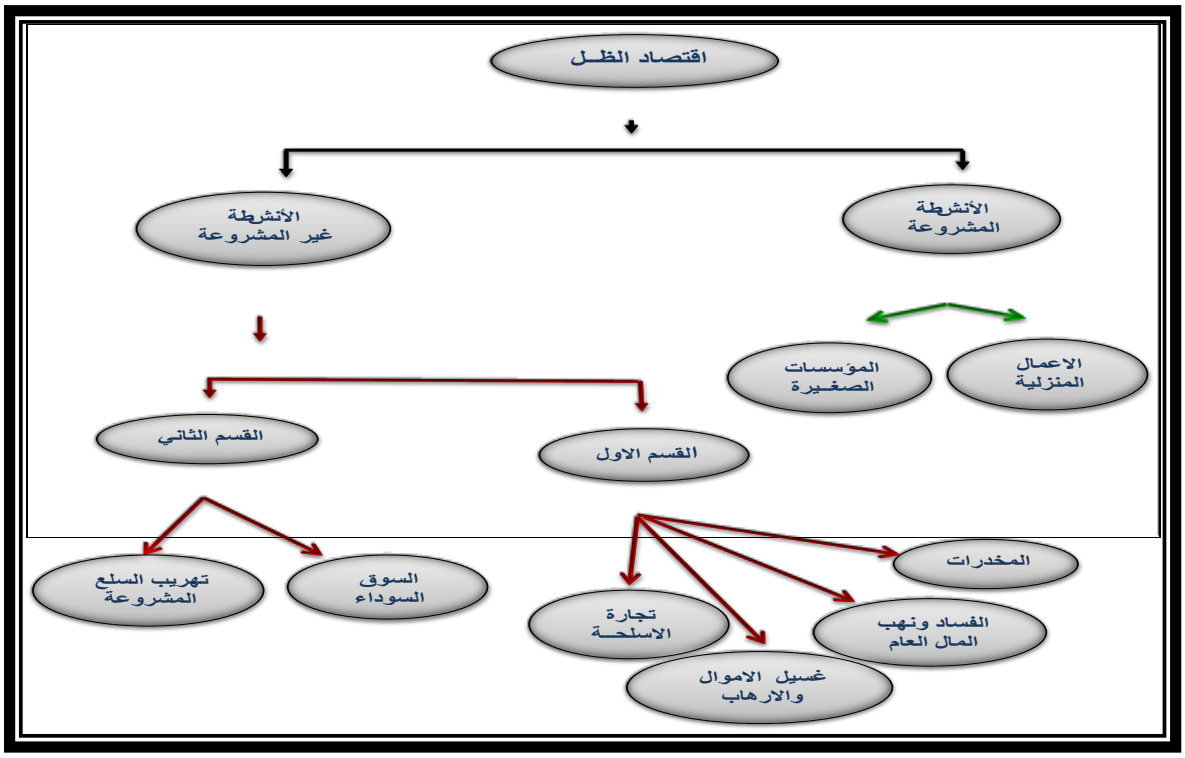

المصدر:- الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:-

- رمزي محمود، محمد رمزي : مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية - مصر، ٢٠١٩، ص ٢٩.

- عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

خامساً:- انواع اقتصاد الظل : يمكن تحديد عّدة أنواع من أقتصاد الظل، وذلك تبعاً لإنواع المعاملات في الانشطة الاقتصادية، وكما يأتي:-

١- المعاملات النقدية : تشمل هذه المعاملات كافة الانشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات تستخدم النقود كوسيط للتبادل داخل سوق الاقتصاد الرسمي والتي تشمل الادوية المغشوشة، والتجارة بالحبوب المهلوسة والمخدرات والاختلاس من المال العام والتهريب، الرشوة والفساد السياسي وتجارة الاسلحة والاحتيال والدعارة والقمار التي تعتبر من ضمن الانشطة غير المشروعة([١٦])، اما الانشطة المشروعة

([١٥])عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

([١٦]) طلال محمود، ميادة صلاح الدين: الاثر المتبادل بين غسيل الاموال والاقتصاد الخفي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد، العدد٢٩، تشرين الاول٢٠١١،ص٥.

فتشمل جميع المهن والصناعات الصغيرة غير المسجلة لدى السلطات الضريبية او مسجلة ولكن المكلف يقوم فيها بتقديم الاقرار الضريبي باقل من قيمته الحقيقية او اخفاء جزء من نشاطه او الاتلاف المقصود للسجلات لأيهام السلطة الضريبية بقلة الارباح([١٧]).

٢ ـ المعاملات غير النقدية : يتمثل هذا النوع من المعاملات في الأنشطة الإقتصادية التي ينتج عنها سلعا وخدمات حقيقية والتي لا تستهلك او يتم تبادلها داخل سوق الاقتصاد الرسمي ولكن يتم مقايضتها او استهلاكها بشكل ذاتي و عن طريق الوحدات المنتجة كالمقايضة في البضائع المسروقة، او المهربة واستخدامها الشخصي، تداول المخدرات وزراعتها وهي من ضمن الانشطة غير المشروعة وغير القانونية([١٨]). ومعاملات أنشطة القطاع العائلي وقيامها بإنتاج سلع مشروعه وقانونية والتي تشمل مقايضة الخدمات والسلع القانونية، والإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي كالزراعة وتربية الدواجن او تقديم المساعدة للأخرين وهذه الانشطة تكون من ضمن الانشطة المشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً لدى السلطات الضريبية ويتم من خلالها تجنب دفع الضريبة([١٩]).

سادساً: ـ مؤشرات اقتصاد الظل :تؤثر اسباب أقتصاد الظل في الافراد مما يؤدي إلى انخراطهم في انشطته. مما ينتج عنه زيادة حجمه ونموه، وبالتالي ينعكس التغيير في حجم اقتصاد الظل في عدد من المؤشرات، وان الاخذ بهذه المؤشرات كمجموعة يسمح بالاقتراب الدقيق لتقدير حجم اقتصاد الظل وهي كالاتي ([٢٠]):-

١. مؤشرات العمالة (القوى العاملة) :- يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال هذا المؤشر من خلال ملاحظة انخفاض المشاركين للعمل في الاقتصاد الرسمي، بافتراض ثبات نسبة القوى العاملة فيه. ومن خلال الفرق ما بين القوى العاملة المشاركة بشكل فعلي والمسجلين بشكل رسمي، يمكن التوصل إلى العمالة خارج الاقتصاد الرسمي وتقدير حجم اقتصاد الظل. وتتم هذه العملية من خلال المسوحات الميدانية التي ينتج عنها الكثير من الافراد الذين يعملون في الأنشطة الإقتصادية وهم أكثر مما مدرج في الاحصاءات الرسمية وبالتالي فان المقارنة ما بين هاتين المساهمتين يمكننا من الوصول إلى تقدير اقتصاد الظل وهذا ما تم استخدامه في ايطاليا ويمكن تسميته بالطريقة الايطالية.

٢. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: إذ ان زيادة اقتصاد الظل يمكن ان يحفز الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يكون له تأثير مباشر في الناتج المحلي الاجمالي ([٢١]).

([١٧]) عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط٢، اثراء للنشر والتوزيع، اربد ـ الأردن، ٢٠١١، ص١٧٨.

([١٨]) فريديريك شنايدر، مصدر سابق، ص٣.

([١٩]) هاني صالح: مصدر سابق، ص٩١.

([٢٠]) إبراهيم البداوي، نورمان لويزة: العمالة اللارسمية والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد١٠، العدد٢، يوليو ٢٠٠٨ ، ص ص ٣٥-٣٦.

([٢١]) قوري يحيى عبدالله: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC، مجلة التكامل الاقتصادية، جامعة امحمد بوقر بومرداس ، نيسان٢٠١٨،ص٧.

٣. معدل نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي: من مضامين النظرية الإقتصادية، وجود علاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك، إذ يعتبر الاستهلاك الحقيقي للفرد كمؤشر على العائد الذي يحصل عليه الفرد([٢٢]). ولذا يمكن ان يكون مؤشراً لأنشطة اقتصاد الظل التي تنعكس في الاستهلاك الحقيقي.

٤. معدل نمو العملة الحقيقية المتداولة: يعتمد هذا المؤشر على العدد الحقيقي من التعاملات المالية النقدية التي تحدث على مستوى نطاق اقتصاد البلد ([٢٣]). إذ اعتاد الاقتصاديون قياس الدورة الاقتصادية من خلال معدل النمو الاقتصادي الذي يتسم بعدم الاستقرار في اتجاه واحد بسبب الدورة الإقتصادية، إذ اعتقد الاقتصاديون وخاصة النقديون ان للنقود دور فعال الاحداث الاختلال في التوازن النقدي وبالتالي حدوث تقلبات في الدورة الاقتصادي، إذ في حالة زيادة الطلب على النقد مع ثبات عرض النقد ومع تلبية فائض هذا الطلب من خلال تخفيض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي حدوث فائض عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصاد وانخفاض الاسعار والاجور([٢٤]). وبافتراض ان عملية التبادل في المعاملات النقدية في انشطة اقتصاد الظل تتم بالنقود السائلة، وذلك لرغبة العاملين في هذا الانشطة بالابتعاد عن وسائل الدفع الاخرى كالشيكات والحسابات المصرفية، بهدف عدم اكتشافها، مما ينعكس بارتفاع مستوى الطلب على النقود في التداول خارج الجهاز المصرفي ([٢٥])، لذا تُعد هذا الزيادة كمؤشر على زيادة حجم اقتصاد الظل. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل البياني الاتي:-

الشكل البياني(١)، التطـور الفعلي للطلب النقـدي

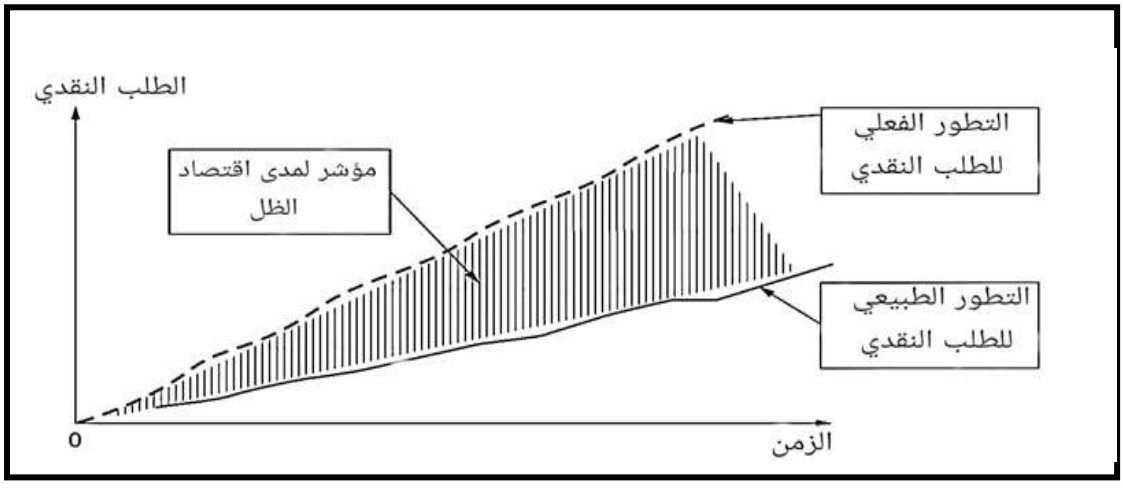

Source :Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013, p16.

([٢٢]) عثمان محمد عثمان: التنمية العادلة، النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- الفقر، ط٢، روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة-مصر، ٢٠١٦، ص٢٠٣.

([٢٣]) عبد الوهاب المسيري: اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، ج٢، ط٢، مؤسسة انترناشيونال جرافيكس، فيرجينيا-الولايات المتحدة، ١٩٩٧، ص٥٣٨.

([٢٤]) محمد احمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان- الأردن، ٢٠١٨، ص١٨.

([25])Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013, p16.

نلاحظ كما بالرسم ان المحور العمودي يمثل الطلب على النقود خلال فترة معينة من الزمن وهو ما موضح بالمحور الافقي (الزمن)، المراد منه معرفة التطور الفعلي للطلب النقدي وهو يوضح منحنى التطور الطبيعي للطلب على النقود داخل اقتصاد البلد بافتراض لا وجود لانشطة اقتصاد الظل. ومع مرور الزمن يلاحظ ارتفاع الطلب على النقود، إذ تمثل المساحة المظللة (ما بين الطلب الطبيعي والفعلي على النقود) مقدار نمو حجم اقتصاد الظل داخل البلد.

المبحث الثاني: قياس وتحليل اقتصاد الظل في واقع الاقتصاد العراقي

أولاً: - تحليل أهم مؤشرات حجم اقتصاد الظل في العراق:أنّ اقتصاد الظل يتكون من عدة مؤشرات، وأهمها مؤشر معدل نمو العملة في التداول والذي يعبر عن المعاملات التي تتم من قبل الافراد بواسطة النقود السائلة، وذلك للابتعاد عن الحسابات المصرفية والشيكات مما ينعكس على الطلب على النقود في التداول، إما المؤشر الآخر لاقتصاد الظل فهو الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان زيادة حجم اقتصاد الظل يمكن أنّ يحفز الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يكون له أثر مباشر في الناتج على مستوى نطاق اقتصاد البلد. ويمكن توضيح اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرين وكما يأتي: -

اولاً:- تطور معدل نمو العملة (الطلب غير الطبيعي على النقود) للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩

يتحدد حجم الطلب على النقود وفقاً لهذا المؤشر كما موضح في الجدول (٢)، إذ ن تطور الطلب على النقود بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث، ينقسم إلى الطلب الطبيعي وغير الطبيعي (لتسوية أنشطة اقتصاد الظل) ومجموعهما يكون صافي العملة في التداول. على الرغم من اتباع البنك المركزي سياسة ترشيد وتخفيض الانفاق العام وفرض القيود على تمويل عجز الموازنة بالاصدار النقدي الجديد دون غطاء لهذا الإصدار، الا أنّ أرتفاع الطلب النقدي اخذ بالتباين، إذ ارتفع الطلب الطبيعي من (470036) مليون دينار عام ١٩٩٧ إلى (612109) مليون دينار عام ١٩٩٨، إذ حقق معدل نمو سنوي (30.2%)، بنسبة مساهمة في العملة في التداول (50.6% و٥١,٣%)على التوالي، إما الطلب غير الطبيعي فقد ارتفع من (459792) مليون دينار إلى (580421) مليون دينار بمعدل نمو (٢٦,٢%)، و بمساهمة (٤٩,٤% و48.7%) في العملة في التداول. وفي عام ٢٠٠٢ بسبب التوقعات التشاؤمية للافراد من الحرب على العراق ارتفع الطلب على السلع وتزايد الطلب النقدي، إذ ارتفع معدل نمو الطلب الطبيعي إلى (39.6%) ونسبة مساهمة بلغت (53.2%) في صافي العملة في التداول، إما الطلب غير الطبيعي بلغ معدل نمو (49.0%) وبنسبة مساهمة في صافي العملة في التداول بلغت (46.8%).

وكان معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٢، (19.91%) للطلب الطبيعي على النقود و(20.76%) للطلب غير الطبيعي.

حقق الطلب الطبيعي على النقود في عام ٢٠٠٥ معدل نمو (١٢,٣%) وبلغت نسبة مساهمته في العملة في التداول (٥٦,٦%)، كما حقق الطلب على النقود غير الطبيعي أرتفاع بلغ (3951465)

مليون دينار بمعدل (٥٣,٩%) و نسبة مساهمة بلغت (٤٣,٤%) في صافي العملة بالتداول ، ويرجع ذلك إلى أنّ سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) لم تنفذ رقابة مالية كافية([٢٦]).

حقق الطلب الطبيعي على النقود في عام ٢٠١٠ معدل نمو (38.7%) وبنسبة مساهمة في صافي العملة في التداول (96.2%)، في حين انخفض الطلب غير الطبيعي على النقود إلى (913431) مليون دينار بمعدل نمو (81.3-%) بنسبة مساهمة (3.8%) في صافي العملة في التداول، إذ يعزى ذلك إلى تخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي لتوفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص.

وكان معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، (32%) للطلب الطبيعي على النقود و(9-%) للطلب غير الطبيعي.

تراجع الطلب الطبيعي في عام ٢٠١٤، إذ بلغ (32914623) مليون دينار بمعدل (1.5-%) وكانت نسبة مساهمته (91.2%) في صافي العملة في التداول، بينما سجل الطلب غير الطبيعي ارتفاعاً،

جدول (٢)، التطور غير الطبيعي للطلب النقدي في العراق للمدة من ١٩٩٥ ـ ٢٠١٩ (مليون دينار)

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦
السنوات	الطلب الطبيعي على النقود	معدل النمو %	الطلب غير الطبيعي على النقود	معدل النمو %	نسبة الطلب الطبيعي إلى العملة في التداول%	نسبة الطلب غير الطبيعي إلى العملة في التداول%
1995	319244		265154		54.6	45.4
1996	434904	36.2	446714	68.5	49.3	50.7
1997	470036	8.1	459792	2.9	50.6	49.4
1998	612109	30.2	580421	26.2	51.3	48.7
1999	671861	9.8	603359	4.0	52.7	47.3
2000	782418	16.5	691903	14.7	53.1	46.9
2001	977607	24.9	805084	16.4	54.8	45.2
2002	1364518	39.6	1199175	49.0	53.2	46.8
2003	2614209	91.6	2015585	68.1	56.5	43.5
2004	4595162	75.8	2567783	27.4	64.2	35.8
2005	5161372	12.3	3951465	53.9	56.6	43.4
2006	7000109	35.6	3967990	0.4	63.8	36.2
2007	9835054	40.5	4396646	10.8	69.1	30.9
2008	12764026	29.8	5728476	30.3	69.0	31.0

([٢٦]) ديوان الرقابة المالية: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص٢٠.

22.4	77.6	-14.7	4886723	32.3	16888956	2009
3.8	96.2	-81.3	913431	38.7	23428761	2010
6.3	93.7	95.0	**(1780879)	13.1	*(26506482)	2011
5.7	94.3	-2.6	1734896	8.9	28858751	2012
4.5	95.5	-9.7	1565778	15.8	33429675	2013
8.8	91.2	101.7	3157970	-1.5	32914623	2014
15.0	85.0	65.5	5226969	-10.0	29628287	2015
23.9	76.1	92.2	10048260	8.1	32026970	2016
13.6	86.4	-45.4	5484812	8.8	34858497	2017
13.0	87.0	-4.1	5258142	1.1	35239925	2018
17.5	82.5	58.8	8349853	11.5	39288750	2019
معدل النمو المركب %					المدة الزمنية	
		20.76		19.91	٢٠٠٢-١٩٩٥	
		-9		32	٢٠١٠-٢٠٠٣	
		19		4	٢٠١٩-٢٠١١	
		15		21	٢٠١٩-١٩٩٥	

المصدر:

١- الاعمدة (١-٦) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١).

*** حاصل طرح التطور غير طبيعي للطلب على النقود من صافي العملة في التداول**

**** متوسط حسابي باعتبارها سنة اساس**

تم احتساب التطور الطبيعي وغير الطبيعي للطلب على النقود من خلال الصيغة الاتية ([٢٧]).

التطور (الطبيعي) للطلب على النقود = $M1 * K0$

التطور (غير الطبيعي) للطلب على النقود = $M1(Kt - K0)$

إذ أنّ :

K0= أقل نسبة من قسمة $\frac{C}{M1}$ خلال مدة البحث.

M1=C+D= عرض النقد الضيق ، C= العملة في التداول. D= الودائع الجارية

إذ بلغ (3157970) مليون دينار بمعدل (101.7%) وحقق نسبة مساهمة في صافي العملة بلغت (8.8%) وذلك نتيجة الاحداث التي شهدتها بعض المحافظات في داخل العراق واحتلال بعض المدن. ارتفع الطلب الطبيعي في عام ٢٠١٩ بمعدل (11.5%)، في حين حقق الطلب غير الطبيعي أرتفاع بلغ (8349853) مليون دينار بمعدل نمو (58.8%) وكانت نسبة مساهمة الطلب الطبيعي وغير

([٢٧]) رضا دحماني، مراد زايد: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد٧، العدد١٢، ٢٠١٩، ص ص٢٧-٢٨.

الطبيعي على النقود بلغت (82.5%، ١٧.5%) بالترتيب إلى صافي العملة في التداول وذلك نتيجة الاضطرابات والاحتجاجات والمنح التي وزعتها الحكومة إلى العاطلين.

وكان معدل النمو المركب للمدة ٢٠١١-٢٠١٩، (4%) للطلب الطبيعي على النقود و(19%) للطلب غير الطبيعي.

إما معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩، (21%) للطلب الطبيعي على النقود و(١٥%) للطلب غير الطبيعي.

ويوضح الشكل (٢) نسبة الطلب غير الطبيعي إلى صافي النقود في التداول، إذ من الواضح أنّ للاستقرار الاقتصادي والأمني دور مهم في تخفيض الطلب غير الطبيعي.

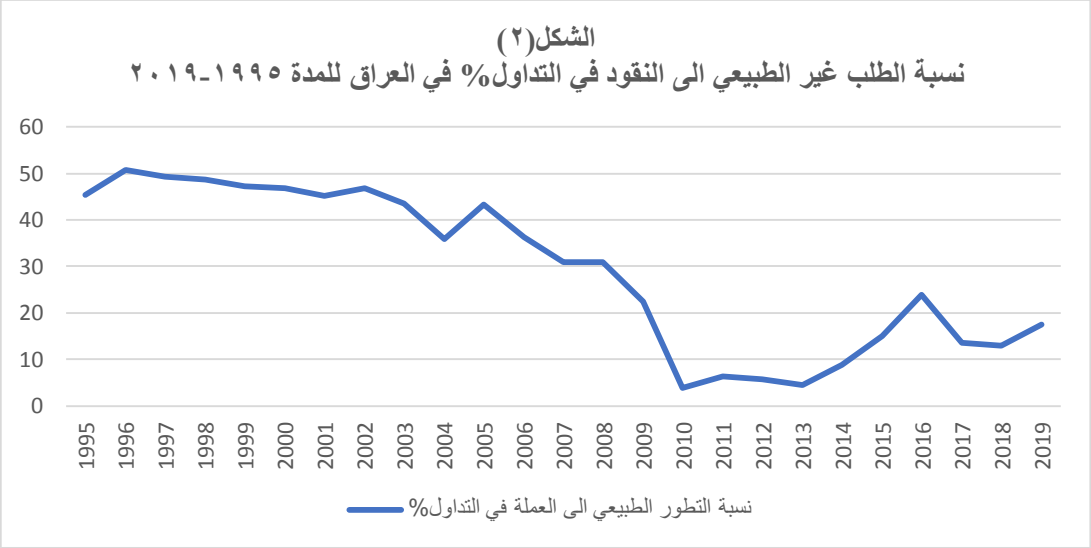

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

ثانياً:- مؤشر اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي :مع الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينيات والحصار والحرمان من الإيرادات النفطية، ومرحلة الانتقالية وتوجه التعاملات الاقتصادية وفق آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي ما بعد عام ٢٠٠٣ وغياب الرقابة والضوابط في البلد، كل ذلك ساهم في توفر البيئة الخصبة لتوسع أنشطة اقتصاد الظل وانتشارها.

ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية من (5725244) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (12806241) مليون دينار عام ١٩٩٧ وبمعدل نمو سنوي (123.7%)، إما بالأسعار الثابتة (١٩٩٥=١٠٠) ارتفع من (6767428) مليون دينار إلى (12313693) مليون دينار بمعدل (82.0%) وبنسبة مساهمة بالناتج المحلي الإجمالي بلغت (84.8%).

ومع أرتفاع الايرادات النفطية بداية اتفاقية التفاهم (النفط مقابل الغذاء) انعكس تأثيرها على واقع الاقتصاد العراقي والتوجه نحو الاستقرار الاقتصادي، الامر الذي أدى إلى تراجع اقتصاد الظل

بالأسعار الجارية فتراجع من (39504091) مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى (30850952) عام ٢٠٠١ بمعدل (21.9%)، إما بالأسعار الثابتة تراجع من(27997230) مليون دينار إلى(18788643) مليون دينار بمعدل (32.9-%)، بنسبة مساهمة (٧٤,٧%) في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٣)، تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1995 - ٢٠١٩ (مليون دينار)

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٦
السنوات	اقتصاد الظل بالأسعار الجارية	معدل النمو %	اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة ١٠٠=١٩٩٥	معدل النمو%	نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الاجمالي%
1995	5030744		5030744		75.1
1996	5725244	13.8	6767428	34.5	88.1
1997	12806241	123.7	12313693	82.0	84.8
1998	14193309	10.8	11887193	-3.5	82.9
1999	27424714	93.2	20405293	71.7	79.6
2000	39504091	44.0	27997230	37.2	78.7
2001	30850952	-21.9	18788643	-32.9	74.7
2002	32125459	4.1	16398907	-12.7	78.3
2003	21070665	-34.4	8110341	-50.5	71.2
2004	30482383	44.7	9242687	14.0	57.3
2005	52107304	70.9	11535821	24.8	70.9
2006	55239230	6.0	7980241	-30.8	57.8
2007	55625210	0.7	6142360	-23.0	49.9
2008	78550169	41.2	8448980	37.6	50.0
2009	51649415	-34.2	5715328	-32.4	39.5
2010	38542033	-25.4	4162656	-27.2	23.1
2011	44555480	15.6	4557173	9.5	20.5
2012	62173569	39.5	5996101	31.6	24.5
2013	64519020	3.8	6108599	1.9	23.6
2014	71434801	10.7	6614946	8.3	26.8
2015	64121535	-10.2	5958143	-9.9	32.1
2016	83871458	30.8	7785339	30.7	41.1
2017	69723511	-16.9	6460068	-17.0	30.9
2018	76114293	9.2	7024854	8.7	30.3

34.5	20.8	8487757	20.6	91786605	2019
معدل النمو المركب %				المدة الزمنية	
	15.92		26.08	١٩٩٥-٢٠٠٢	
	-8		8	٢٠٠٣-٢٠١٠	
	7		8	٢٠١١-٢٠١٩	
	2		12	١٩٩٥-٢٠١٩	

المصدر: ١- الاعمدة (١-٦) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١).

تم احتساب نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الاجمالي باستخدام طريقة غوتمان وباعتبار سنة ٢٠١١ سنة اساس([٢٨]).

وفق الصيغة الاتية : $$SE\% = \frac{(C-K0.D)}{M1}$$

وكان معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٢، (26.08%) لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(15.92%) لاقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

وبعد حرب عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، وضعف الرقابة ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية من (21070665) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (30482383) مليون دينار عام ٢٠٠٤، بمعدل نمو (44.7%)، إما بالأسعار الثابتة ارتفع من (8110341) مليون دينار إلى (9242687) مليون دينار، بمعدل نمو (14.0%) وكانت نسبة مساهمته (57.3%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد عودة الجهات الرقابية إلى العمل انعكس تأثير ذلك بشكل واضح في اقتصاد الظل، إذ انخفض من (78550169) مليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى (51649415) مليون دينار عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو (٣٤,٢-%)، إما بالأسعار الثابتة انخفض من (8448980) مليون دينار إلى (5715328) مليون دينار بمعدل (٣٢,٤-%) وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (39.5%).

وكان معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠، (8%) لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(8-%) لاقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

وفي الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ ومع أرتفاع أسعار النفط وبسبب صفقات الفساد منها شراء طائرات بقيمة مليار دولار للطائر من اصل (٢٤) طائر والتي كانت لا فائدة منها للقتال، وعقود بقيمة (٤٠٠) مليون دينار، مرتبطة بالتشغيل والصيانة في مشروع محطة الفاو([٢٩]).ارتفع اقتصاد الظل بالأسعار الجارية إلى (62173569، 64519020) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (٣٩,٥%، ٣,٨%)، إما

([٢٨]) علي حسين الحسن: اقتصاد الظل، اثار السلبية واساليب الحد من حجمه، مجلة جامعة تشرين، سوريا، المجلد٣٦، العدد٤، ٢٠١٤، ص ٤٠.
([٢٩]) انظر:- داحو جربال، رشيد سيدي بومدين: اقتصاد الظل، الفساد والنهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق، سلسلة كتب السفير العربي ، لبنان، ٢٠٢٠، ص ص ١١٤-١١٩.

بالأسعار الثابتة ارتفع إلى (5996101، 6108599) مليون دينار وبمعدل نمو (٣١,٦%، ١,٩%)، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (٢٤,٥%، ٢٣,٦%) على التوالي.

حقق اقتصاد الظل بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٩ أرتفاع بلغ (91786605) مليون دينار بمعدل نمو (20.6%) في حين حقق بالأسعار الثابتة أرتفاع بلغ (8487757) مليون دينار بمعدل نمو (20.8%)، إما نسبة مساهمة اقتصاد الظل بلغت (34.5%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وكان معدل النمو المركب للمدة ٢٠١١-٢٠١٩، (8%) اقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(7%) اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

إما معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩، (12%) اقتصاد الظل بالأسعار الجارية و(2%) اقتصاد الظل بالأسعار الثابتة.

ويوضح الشكل البياني (٣)، تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة خلال مدة البحث، إذ يتضح الأتجاه التصاعدي في الغالب لاقتصاد الظل بالأسعار الجارية، إما بالأسعار الثابتة شهد نمواً مستقراً، وهذا انعكاس لظاهرة الفساد والهدر في الأموال وباقي الأنشطة غير المشروعة خلال سنوات البحث التي عانى منها الاقتصاد العراقي.

الشكل(٣) تطور اقتصاد الظل بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩

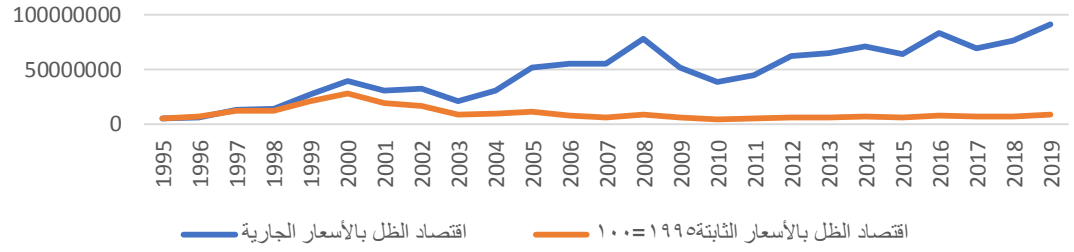

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

ثانياً :- تحليل أنشطة اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي

١- غسيل الأموال في العراق : تميزت المدة ما بعد عام ٢٠٠٣ بتزايد حجم جرائم الارهاب بشكل عام وغسيل الاموال بشكل خاص، بسبب الظروف التي مر به البلد من حرب وتغير النظام السياسي والاقتصادي و ما تبع ذلك من آثار سلبية، إذ ازدادت الأنشطة غير المشروعة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في باقي دول العالم، إذ تتداخل أنشطة غسيل الأموال وجريمة الإرهاب، إذ أنّ الطرق المستخدمة لرسملة عملية غسيل الأموال هي نفسها المستخدمة من المجرمين للقيام بالأعمال الإرهابية، وزاد الاهتمام بظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد

عام ٢٠٠٣ لذا صدر قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤([٣٠]). وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي الا أنّ مجموعة العمل الدولي[٣١]* لم ترى جهود الجهات العراقية كافية للحد من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الامر الذي أدى إلى ادراج جمهورية العراق في القائمة الرمادية. و في حال عدم التزام العراق وتحقيق رضا المجموعة سوف يدرج ضمن القائمة السوداء، مما يعني عدم التعامل معه مصرفياً ومالياً بمعنى حصار مالي ومصرفي جديد، وهذا ما دفع بالبنك المركزي للسعي من أجل الخروج من هذا التصنيف الرديء لذلك صدر قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ بدلا عن الاول وهذا القانون يعد من أفضل القوانين العربية والذي انشأ بموجب الفقرة أولا من المادة (٨) مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ([٣٢]).

بسبب الشبهات التي تدور حول أنشطة غسيل الأموال في العراق إذ أنّ ما يعادل (٤٦) مليار دولار أمريكي من النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة تذهب إلى غسيل الأموال و تحصل عليه جهة ما او شركة، وأنّ ما يقارب (٥%) إلى (١٠%) لا تعود إلى البلد وتستخدم في الخارج، و هناك خسارة ما تعادل مليار دولار اسبوعياً تذهب إلى دول أخرى، وأنّ عمليات المزاد اليومية التي اعتمدت بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ من خلال البنك المركزي على الرغم من انها أسهمت في تحسين سعر الصرف بنسبة(٤٠%) لكن كان منفذ لتسريب واردات العراق من مبيعات النفط منذ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤، إذ بلغت (٥٥٠) مليار دولار امريكي، إذ أنّ (٦٠%) من ذلك المبلغ تم بيعه من خلال نافذة مزاد بيع العملة وجرى تحويلة إلى خارج البلد([٣٣]). ويعزى ذلك لعدم فاعلية النظام المصرفي وتوفر اليات الرقابة المناسبة ذات الفاعلية في المتابعة وبذلك أصبح مزاد العملة في البنك المركزي أهم جهة لغسيل الأموال([٣٤]). لذا سيتم التطرق لمؤشرات غسيل الأموال من خلال الفرق ما بين بيع العملة واستيرادات القطاع الخاص والتي قد تكون عمليات غسيل أموال او تهريب للعملة، ومؤشر المؤسسات المحلية وكذلك اضرار الأعمال الإرهابية خلال مدة البحث وكالاتي.

أ- مؤشر نافذة بيع العملة الاجنبية :سجلت مبيعات البنك المركزي من الدولار في عام ٢٠٠٤ معدل نمو (103.7%) في حين ارتفع استيرادات القطاع الخاص إلى (٥٥٨١) مليون دولار بمعدل نمو (86.2%) وكان فرق مبيعات البنك المركزي عن الاستيرادات (527) مليون دولار بمعدل نمو

([٣٠]) زياد عبد الكريم رشيد، عبد القادر عبد الوهاب عبد القادر: دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية العراقية، قسم السياسات الاقتصادية، بحث منشور، ٢٠١٦ ، ص ١٩.

* مجموعة العمل الدولي:- هي منظمة حكومية دولية تأسست في عام ١٩٨٩ من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها وحاليا تتألف من ٣٥ دولة ومنظمتين اقليميتين، هما اللجنة الاوربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن جهاتها المراقبة الدولية منها مجموعة مينافايف ومهامها وضع المعايير والتنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

([2]) وليد عيدان عبدالنبي الحجاج: مكافحة غيسل الأموال وتمويل الإرهاب التجربة العراقية والعالمية دراسة نظرية وتطبيقية، ط١،بغداد- العراق، ٢٠١٩، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

([3]) عبد الرضا فرج بدراوي: غسيل الأموال ودور المصارف في المكافحة، ط١، دار المؤلف، بيروت- لبنان، ٢٠١٧، ص ص ٦١٨-٦٢٠.

([٣٤])سلمى غازي: اثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد٥٥، ٢٠١٧، ص ٧٨.

(52600.0%)، وهذا يعكس الزيادة في الفرق ما بين المبيعات من النقد الأجنبي مع استيرادات القطاع الخاص سواء كان نتيجة التهريب او غسيل الأموال.

جدول (٤) مبيعات الدولار في نافذة البنك المركزي العراقي للمدة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٩

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥ (١-٣)	٦
السنوات	مبيعات البنك المركزي من الدولار (مليون دولار)	معدل النمو %	استيراد القطاع الخاص (مليون دولار)	معدل النمو %	فرق المبيعات عن الاستيراد (مليون دولار)	معدل النمو %
2003	٢٩٩٩		٢٩٩٨		1	
2004	6108	103.7	٥٥٨١	86.2	527	52600.0
2005	10462	71.3	٧٢٣٦	29.7	3226	512.1
2006	11175	6.8	7123	-1.6	4052	25.6
2007	15980	43.0	11985	68.3	3995	-1.4
2008	25869	61.9	16788	40.1	9081	127.3
2009	33992	31.4	٢٧٣٠٢	62.6	6690	-26.3
2010	36171	6.4	٢٧٧٧٢	1.7	8399	25.5
2011	39798	10.0	34877	25.6	4921	-41.4
2012	48649	22.2	34819	-0.2	13830	181.0
2013	55678	14.4	٣٧٢٣٩	7.0	18439	33.3
2014	51728	-7.1	٣٢٩٣٠	-11.6	18798	1.9
2015	44304	-14.4	٣٠١٤٧	-8.5	14157	-24.7
2016	33524	-24.3	٢٨٨٣٤	-4.4	4690	-66.9
2017	42201	25.9	32150	11.5	10051	114.3
2018	47133	11.7	٣٢٦٠٠	1.4	14533	44.6
2019	51127	8.5	38550	18.3	12577	-13.5
المدة الزمنية		معدل النمو المركب%				
٢٠١٩-٢٠٠٣		١٨		١٦		74

المصدر:- ١- الاعمدة (١، ٣) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية لسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢- الاعمدة (٢، ٤، ٥، ٦) من اعداد الباحث.

و استمرت مبيعات البنك المركزي من الدولار بالارتفاع مع الفرق الكبير عن الاستيرادات للقطاع الخاص، إذ حققت (25869) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ بمعدل (61.9%)، في حين كانت استيرادات القطاع الخاص بمقدار (16788) مليون دولار بمعدل نمو (40.1%)، إما الفرق بلغ (9081%) مليون دولار بمعدل (127.3%)، هذا ما يعني أن استمرار زيادة الانشطة غير المشروعة،

وفي عام ٢٠١٣ حققت مبيعات البنك المركزي من الدولار اعلى مقدار بلغ (55678) مليون دولار بمعدل نمو (14.4%)، إما استيرادات القطاع الخاص سجلت (٣٧٢٣٩) مليون دولار بمعدل نمو (7.0%)، بمقدار فرق ما بين مبيعات الدولار والاستيرادات بلغ (18439) مليون دينار بمعدل (33.3%).

حتى عام ٢٠١٥ وضعت مجموعة العمل الدولي العراق ضمن القائمة الرمادية مما يعني مواجهة مشكلة كبيرة في أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي عام ٢٠١٦ تراجعت مبيعات البنك المركزي من الدولار بلغت (33524) بمعدل نمو (24.3-%) وسجلت استيرادات القطاع الخاص (٢٨٨٣٤) مليون دولار بمعدل نمو (4.4-%)، إما الفرق بين المبيعات والاستيرادات تراجعت إلى (4690) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (٢٠,٧-%)، وهذا ما يفسر تراجع أنشطة اقتصاد الظل.

سجلت مبيعات البنك المركزي من الدولار في عام ٢٠١٩ مقدار(51127) معدل نمو (8.5%). كما حققت استيرادات القطاع الخاص (38550) مليون دولار بمعدل نمو (18.3%)، إما الفرق بين المبيعات والاستيرادات بلغ (12577) مليون دولار بمعدل نمو (13.2-%) وهذا ما يفسر ارتفاع الأنشطة غير المشروعة.

وكان معدل النمو المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، (١٨%) لمبيعات البنك المركزي من الدولار و(16%) لاستيرادات القطاع الخاص، (٧٤%) للفرق ما بين مبيعات الدولار واستيرادات القطاع الخاص.

ويوضح الشكل البياني (٤) تطور مبيعات البنك المركزي من الدولار واستيرادات القطاع الخاص خلال مدة البحث، ويتضح الأتجاه التصاعدي لمبيعات البنك المركزي على الرغم من الاحداث التي مر بها العراق في الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) من أعمال إرهابية وانخفاض استيرادات القطاع الخاص

خلالها.

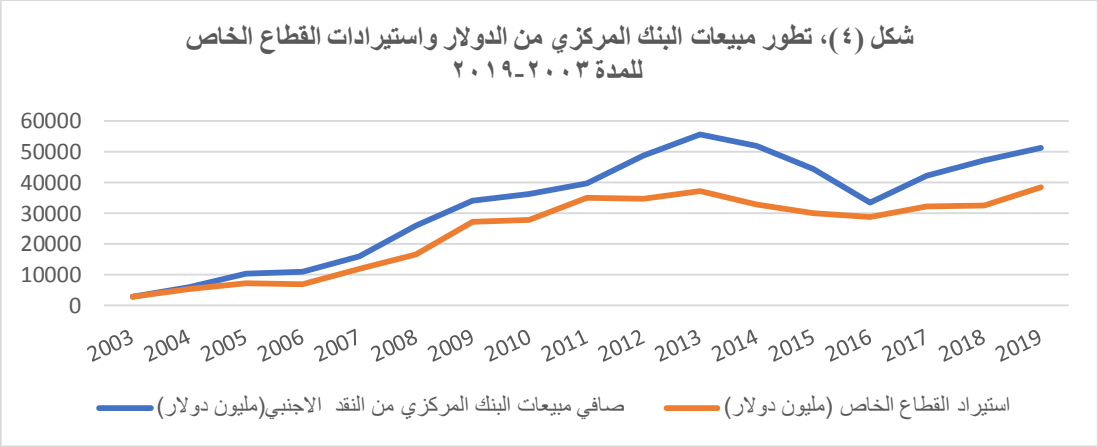

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤).

ب- مؤشر المؤسسات المحلية (مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب)

يمكن توضيح حالات غسيل الأموال وتمويل الارهاب في العراق خلال مدة ٢٠١٦-٢٠١٩ بالاستعانة بالجدول(٥)، والذي يبين أنّ العراق يعاني من مشكلة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ بلغت الحالات المشبوهة في المحافظات العراقية (٨٢) حالة عام ٢٠١٦، في حين بلغت النشاطات المشبوهة (٨٢) حالة وكانت نسبة الحوالات منها تبلغ (٣٩,٠٢%)، وازداد إلى حالات الأشخاص المشبوهة إلى (١٨٧) حالة عام ٢٠١٧، في محافظات العراق في الوقت الذي ازداد فيه عدد الأشخاص المشتبه بهم إذ بلغ (٤٢٥) شخص وعدد البلاغات بلغ (١٨٧) أخبار.

وفي عام ٢٠١٧ بلغ مجموع غسيل الأموال وتمويل الارهاب (٨١٣) من أخبار وعدد الحالات المشبوهة في العرق والأشخاص الذين يمارسون هذه الأنشطة وهذا ما يعني ازدادت الحالات بشكل كبير. إما حالات النشاط المشبوهة بلغت (١٨٧) حالة ونسبة مساهمة الحوالات (٤٣,٧٨%) من المجموع.

جدول(٥) حالات غسيل الاموال وتمويل الارهاب للمدة ٢٠١٦-٢٠١٩

السنوات	الحالات المشبوهة في كل محافظات العراق	عدد الاشخاص المشتبه بهم	نسبة الحوالات إلى الحالات المشبوهة بها%	الحالات المشبوهة حسب طبيعة النشاط								المجموع للحالات المشبوهة	المجموع وفق للنشاط
				حوالات	ايداعات ومسحوبة	صكوك	خطابات	قروض	فتح حسابات	نقل نقدي	ادوات مختلفة		

			عبر الحدود	ت	ض	ضمان	ك	بات نقدية				
2016	82	425	٣٩,٠٢	32	10	2	2	-	2	7	11	18	589	82
2017	187	439	٤٣,٧٨	82	32	11	3	1	22	11	25	813	187
2018	308	1468	٤٧,٧٣	147	27	19	-	-	15	12	88	2084	308
2019	400	1799	٤٣	172	24	20	-	-	17	15	152	2599	400

المصدر: ١-الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب للسنوات (٢٠١٦ لغاية ٢٠١٩)

وفي الأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ بلغت الحالات المشبوهة في المحافظات (٣٠٨) و (٤٠٠) على التوالي، في حين بلغ عدد الأشخاص المشتبه بهم على الترتيب (١٤٦٨، ١٧٩٩) وهذا ما يعني أرتفاع خطورة هذه الأنشطة، وكان عدد البلاغات (٣٠٨، ٤٠٠) للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ ومجموع الحالات لعام ٢٠١٩ بلغ (٢٥٩٩) وهذا ما يعني أنّ العراق يعاني من مشكلة حقيقة في هذا الجانب. إما الحالات حسب النشاط للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ شهدت أرتفاع فقد بلغت (٣٠٨) حالة إلى (٤٠٠) حالة وكانت مساهمة نشاط الحوالات (٤٧,٧٣%) و (٤٣%) على التوالي

٢-الفساد في العراق :تعاظم الفساد بشكل كبير ما بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي الذي سبب انخفاض مستوى المعيشي وانتشار البطالة وانهيار الطبقة الوسطى، وهذا ما أدى إلى ظهور الاختلاس والسرقة والرشوة وأصبح الفساد وسيلة لكسب الأموال لأجل العيش بمستوى مترف وكانت سرقات الفساد تتم من قبل رجال الدولة الفاسدين ([٣٥]). ولتحديد هذه المشكلة بأساسها الحقيقية سوف يتم الاعتماد على ما متوفر من الارقام وفقاً للمؤشرات الدولية والمحلية في العراق كهيئة النزاهة، وهي كالاتي : -

أ- المؤشرات الدولية

أ- منظمة الشفافية الدولية : يمكن توضيح تطور الفساد خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (٦)، إذ يشير إلى أنّ العراق احتل المرتبة (١١٣) من بين (١٣٠) دولة وقيمة المؤشر بدرجة (٢٢) ومعدل فساد (٨٨%) وبلغت نسبة الفساد (٣٠,٩%) من اجمالي اقتصاد الظل عام ٢٠٠٣، وكان سبب هذا الأرتفاع في مستوى الفساد هو رفع الحصار الاقتصادي وحصول العراق على مساعدات دولية كانت

([٣٥]) حيدر علي عبدالله الجشعمي: الفساد والنزاهة في العراق، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد- العراق، ٢٠١٤، ص ٧٩.

تشكل أكبر من الإمكانات المتاحة من الكوادر الإدارية والرقابة على الانفاق من قبل أجهزة الحكومة ، وقد تراجع العراق إلى المرتبة (١٦٠) من بين (١٦٣) دولة عام ٢٠٠٦ وبنسبة فساد (٨١%)، إما نسبة الفساد من اجمالي اقتصاد الظل قد ارتفعت إلى (٣٢,٩%)، بسبب سوء الإدارة واستغلال المنصب([٣٦]). وقد تراجع العراق إلى المرتبة (١٧٥) من بين (١٧٨) دولة عام ٢٠١٠، وقيمة المؤشر (١٥) إذ حقق معدل نمو للفساد بنسبة (٨٥%)، وقد ارتفعت نسبة الفساد إلى (٦٥,٠%) من إجمالي اقتصاد الظل، وهذا يدل على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العراق في تلك المدة.

جدول (٦) موقع العراق حسب التصنيف العالمي والعربي في مؤشر مدركات الفساد للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩

السنوات	قيمة مؤشر الفساد للعراق	ترتيب العراق عالمياً	مجموع البلدان	نسبة الفساد في العراق%	نسبة الفساد إلى اقتصاد الظل%
2003	22	113	130	78	30.9
2004	21	129	146	79	36.7
2005	22	170	194	78	31.0
2006	19	160	163	81	32.9
2007	15	178	180	85	30.1
2008	13	178	180	87	26.0
2009	15	176	180	85	37.9
2010	15	175	178	85	65.0
2011	18	175	183	82	87.8
2012	18	169	198	82	73.6
2013	16	171	198	84	67.9
2014	16	170	198	84	59.7
2015	16	161	198	84	49.8
2016	17	166	176	83	41.3
2017	18	169	180	82	58.3
2018	18	168	180	82	59.4
2019	20	162	180	80	58.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية.

ارتفع الفساد في الاعوام ٢٠١١-٢٠١٥بمعدل نمو سنوي (٨٢% و٨٢% و٨٤%و ٨% و٨٤%) على التوالي، إما ترتيب العراق عالمياً (١٧٥، ١٦٩، ١٧١، ١٧٠، ١٦١) من بين (١٨٣) لعام ٢٠١١

([٣٦]) المصدر نفسة، ص ٤.

و(١٩٨) لبقية الاعوام، في حين ارتفعت نسبة الفساد إلى (٨٧,٨% و ٧٣،٦% و ٦٧,٩% و ٥٩,٧% و٤٩,٨) من اقتصاد الظل، وكان سبب هذه الزيادة هو سوء الاوضاع في البلد.وفي الأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ احتل المرتبة (١٦٨و١٦٢) على التوالي وكان مجموع الدول(١٨٠)، وقد حقق معدل نمو للفساد (٨٢%، ٨٠%)على التوالي، وبلغت نسبة الفساد (٥٩,٤%، ٥٨,٠%) من اجمالي اقتصاد الظل للأعوام ٢٠١٨و٢٠١٩ وهي مرتبة كارثية.

والشكل البياني (٥) يوضح نسبة الفساد من اقتصاد الظل% ومؤشر مدركات الفساد خلال مدة ٢٠٠٣-٢٠١٩،

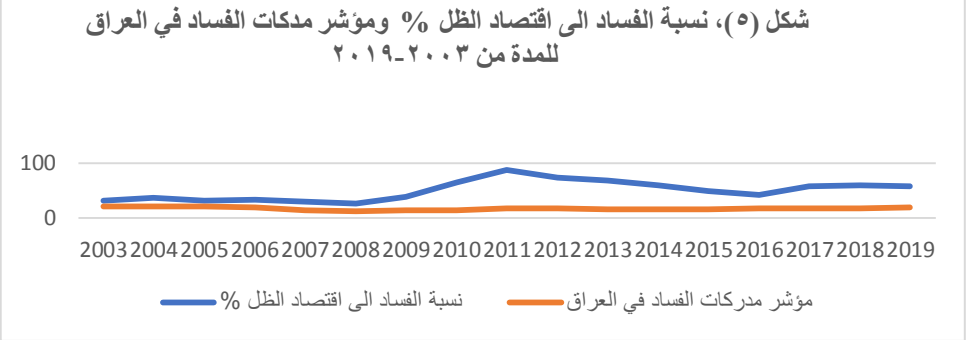

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

ب- البنك الدولي:يمكن توضيح تطور مؤشرات الحوكمة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (٧)، إذ يشير إلى ضعف مؤشرات الحوكمة الستة، إذ كانت مصادر البيانات في السنوات الأولى قليلة وفيما بعد ازدادت مصادر البيانات مع مرور الأعوام وسجل العراق تقديرات سالبة وسيتم اخذ كل مؤشر على حدة للإيضاح بشكل أفضل وكالاتي:

١- مؤشر حق المساءلة والعدالة :- احتل مؤشر حق المساءلة العدالة درجات سالبة خلال مدة الدراسة، إذ أقل درجة من هذا المؤشر بلغت (٢,١-) عام ٢٠٠٢ وهذا مؤشر منخفض جدا من حق المساءلة والعدالة، وأنّ اعلى مستوى حصل عليه العراق من هذا المؤشر بلغ (٠,٩-) عام ٢٠١٩ وهو الأقرب إلى مستوى الحكم الرشيد.

٢- مؤشر السيطرة على الفساد :- أخذت درجات العراق من هذا المؤشر غير مستقرة في بداية مدة البحث، إذ بلغت (١,٤-) عام ١٩٩٨، وأقل مستوى منخفض في مؤشر الحوكمة بلغ (١,٥-) في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وأخذت تتجه إلى الانخفاض إذ بلغت (١,٣-) في عام ٢٠١٩ بسبب أرتفاع مكافحة الفساد.

٣- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: افضل درجة حصل عليها العراق بلغت (١,٥-) في عام ١٩٩٨ وتعد ضمن مستوى منخفض من مؤشرات الحوكمة، في حين اعلى درجة كانت (٣,٢-) في عام ٢٠٠٤ وكان هناك تذبذب واضح في هذا المؤشر بسبب الحرب في عام ٢٠٠٣ والأعمال الإرهابية في الأعوام التي تلتها، إذ ارتفعت إلى (١,٨-و١,٩-) في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ وأخذت بالانخفاض وبلغت (٢,٦-) عام ٢٠١٩ نتيجة أعمال العنف في البلد.

٤- مؤشر الجودة والتنظيم: أقل درجة (٢,٢-) حصل العراق عليها في مؤشر الحوكمة في الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ وهو مؤشر منخفض جداً. في حين أفضل درجة بلغت (١,٠-) عام ٢٠٠٩، بسبب إقرار قانون الخدمة المدنية، وتعديل قانون دور الدولة رقم(٥) لسنة ١٩٩٤، واخذ المؤشر بالتزايد إذ بلغ(١,٢-) في عام ٢٠١٩بسبب ضعف الحكومة وعدم قدرتها على الحفاظ على سلامة الافراد.

٥- مؤشر فعالية الحكومة: حصل العراق على درجة (٢,٠-) في عام ٢٠٠٠ وهي أقل درجة بسب عدم كفاءة مؤسسات الدولة وانتشار البيروقراطية، وأخذت بالارتفاع ما بعد عام ٢٠٠٣ وأعلى درجة بلغت (١,١-) في عام ٢٠١١، وثم أخذت بالتزايد إذ بلغت (١,٣-) في عام٢٠١٩ بسبب عدم توفر طرق سليمة تخدم المجتمع.

٦- مؤشر حكم القانون: أخذت درجات هذا المؤشر تتراوح ما بين (١,٣-و١,٨-) وكانت سالبة خلال مدة الدراسة وتتمتع بدرجة عالية من الاستقرار.

جدول (٧)، تطور مؤشر الحوكمة في العراق للمدة ١٩٩٨-٢٠١٩

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦
السنوات	حق المساءلة والتعبير	السيطرة على الفساد	الاستقرار السياسي وغياب العنف	الجودة والتنظيم	فعالية الحكومة	حكم القانون
1998	-1.9	-1.4	-1.5	-2.2	-1.9	-1.5
1999	--	--	--	--	--	--
2000	-2.0	-1.5	-1.7	-2.2	-2.0	-1.4
2001	--	--	--	--	--	--
2002	-2.1	-1.4	-1.6	-2.0	-1.9	-1.5
2003	-1.5	-1.2	-2.4	-1.4	-1.7	-1.6
2004	-1.6	-1.5	-3.2	-1.6	-1.6	-1.8
2005	-1.3	-1.4	-2.7	-1.5	-1.6	-1.7
2006	-1.3	-1.4	-2.8	-1.4	-1.7	-1.7
2007	-1.1	-1.5	-2.8	-1.3	-1.6	-1.8
2008	-1.1	-1.5	-2.5	-1.1	-1.2	-1.8
2009	-1.0	-1.3	-2.2	-1.0	-1.2	-1.7
2010	-1.0	-1.3	-2.2	-1.1	-1.2	-1.6
2011	-1.1	-1.2	-1.8	-1.1	-1.1	-1.5
2012	-1.1	-1.2	-1.9	-1.3	-1.1	-1.5
2013	-1.1	-1.3	-2.0	-1.2	-1.1	-1.4

-1.3	-1.1	-1.3	-2.5	-1.3	-1.1	2014
-1.4	-1.2	-1.2	-2.3	-1.4	-1.1	2015
-1.6	-1.3	-1.1	-2.3	-1.4	-1.0	2016
-1.6	-1.3	-1.2	-2.3	-1.4	-1.0	2017
-1.8	-1.3	-1.2	-2.5	-1.4	-1.0	2018
-1.7	-1.3	-1.2	-2.6	-1.3	-0.9	2019

-غير متوفرة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل البياني (٦) يوضح أنّ مؤشرات الحوكمة في العراق جميعها تتجه إلى التصاعد ماعدا مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي يتصاعد بصورة أقل عما كان عليه خلال بداية مدة البحث.

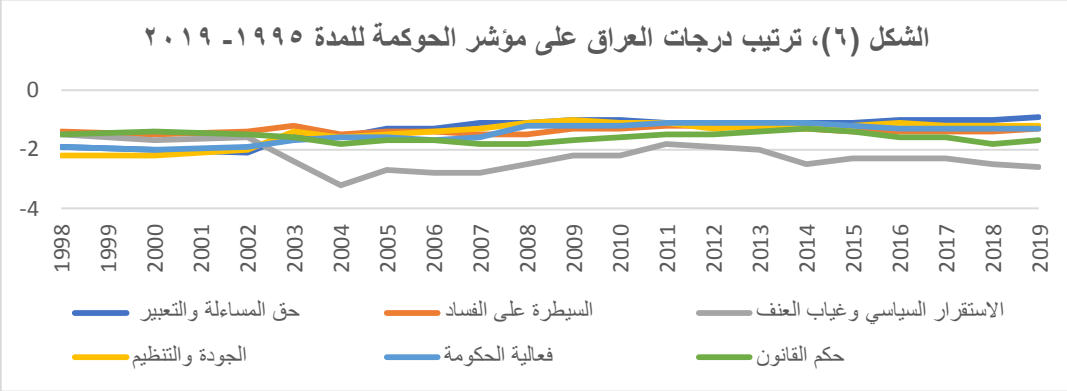

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٧)

الاستنتاجات

١- لأقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود أقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية فتكون الرؤية التحليلية والاستشراقية لدى متخذي القرار وصناع السياسات الأقتصادية لأداء الاقتصاد الكلي غير واضحة، على عدة اصعدة متمثلة في: النمو الاقتصادي، والأوضاع النقدية، والمالية العامة.

٢- مع زيادة أنشطة أقتصاد الظل، تؤدي الى اختلالات بصورة مباشرة في الاحتياطي من العملات الأجنبية المتاحة تحت سيطرة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر أداة سع الصرف او دعم الصناعة المحلية وزيادة الثقة في العمل المحلية، إذ تنعكس أنشطة أقتصاد الظل في شراء وبيع العملات الأجنبية التي لا تتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي بهدف تسرب هذه الأموال الى خارج البلد.

٣- توجد علاقة مهمة ما بين ظهور أقتصاد الظل، والأنظمة السياسية والضريبية غير العادلة والفساد والمالي والإداري، إذ توفر هذه الأسباب يؤدي الى أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة التي تدفع

بالأفراد والمنشآت الى التلاعب بالحسابات، فضلاً عن الفساد الذي يفاقم المشكلات الاقتصادية بكافة اشكالهاو بالتالي استبدال الاقتصاد الرسمي باقتصاد الظل.

٤- أثبتت الدراسة صحة فرضية البحث . لأقتصاد الظل دور مهم في التأثير بتطبيق السياسات الاقتصادية المثلى، والتي تعكس الأحوال الاقتصادية التي يمر بها البلد، وبوجود أقتصاد الظل الذي يؤثر في البيانات الواقعية، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من المستوى المسجل في الاحصائيات الرسمية.

٥- أنشطة اقتصاد الظل تمتد قوتها من نظام الحكم البيروقراطية وتداعي المؤسسات الحكومة واضطرابات الأوضاع الاقتصادية في البلد، اذ بلغ معدل النمو المركب لاقتصاد الظل للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) بلغ (٢٦,٠٨%)، في حين بلغ معدل النمو المركب للطلب غير الطبيعي على النقود (٢٠,٧٦%) وكان معدل النمو المركب لحجم غسيل والسوق السوداء (١٥,٣٢%، ١٣,٢٤%) على الترتيب، في حين بلغ مؤشر حق المساءلة والتعبير (٢,١-) في عام ٢٠٠٢.

التوصيات

١- يفضل أتباع سياسات اقتصادية ونظم حكومية تعمل على معالجة أسباب اقتصاد الظل كالبطالة، والتضخم، والقيود الحكومية وتوفير السلع والخدمات الضرورية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي

٢-العمل على معالجة أنشطة اقتصاد الظل المرتبطة بالفساد بكافة أنواعه، بتطبيق نظام المساءلة والعدالة على جميع أجهزة الحكومة بشكل دقيق، وتفعيل دور المجتمع في المساءلة الإدارية، والاخذ بنظر الاعتبار بشكاوي الافراد، فضلاً عن تحقيق الأطر القانونية للهيئات الرقابة بما يبسط الاجراءات ويوفر الوقت بالمقابل، ويرفع تكلفة الفساد.

٣- العمل على توفير البيئة الاقتصادي المستقر والامنة وتفعيل الرقابة على مجمل المعاملات التي تحصل داخل الاقتصاد الوطني، فضلا عن ضبط الحدود الخارجية للحد من عمليات التهريب، وفرض الغرامات على مروجي ومستوردي السلع المقلدة.

المصادر والمراجع : أولاً العربية

أ- الكتب

١.الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، عمان- الأردن، مركز الكتاب ، ط١، ٢٠١٨.

٢.الامامي ، صباح قاسم، و جياد ، عباس كاظم ، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ، عمان- الاردن ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط١، ٢٠١٥.عوض الله ، صفوت عبدالسلام ، الاقتصاد السري دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، القاهرة ـ مصر، دار النهضة العربية ، ط١، ٢٠٠٢.

٣.بدراوي، عبدالرضا فرج، غسيل الأموال ودور المصارف في المكافحة، بيروت – لبنان، دار المؤلف، ط١، ٢٠١٧.

٤.جربال، داحو، بومدين، رشيد سيدي: اقتصاد الظل، الفساد والنهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق، سلسلة كتب السفير العربي ، لبنان، ٢٠٢٠.

٥.الجشعمي ،حيدر علي عبدالله، الفساد والنزاهة في العراق، بغداد- العراق،دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ط١، ٢٠١٤.

٦.الحجاج، وليد عيدان عبدالنبي، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التجربة العراقية والعالمية دراسة نظرية وتطبيقية، بغداد-العراق، ط١، ٢٠١٩.

٧.الخضيري ، محسن احمد ، غسيل الأموال الظاهرة-الاسباب- العلاج ، القاهرة- مصر ، مجموعة النيل العربية ، ط١، ٢٠٠٣ .

٨.صالح ، هاني ، الاقتصاد اليوم كيف يعمل ، الرياض ـ السعودية، العبيكان لنشر ، ط١ ، ٢٠٠٨.

٩.الطويل، رواء زكي ، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان ، عمان ـ الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠١٠.

١٠.عبد الحميد ، عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، القاهرة ـ مصر ، مجموعة النيل العربية ، ط١، ٢٠٠٣ .

١١.عثمان ، عثمان محمد ، التنمية العادلة، النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- الفقر ، القاهرة-مصر ، روابط للنشر وتقنية المعلومات ، ط٢، ٢٠١٦.

١٢.العلي ، عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، اثراء للنشر والتوزيع ، اربد ـ الأردن، ط١ ،٢٠١١.

١٣.غراتسفيلد ، اخواكيم ، الصناعات التعدينية في المناطق الجافة وشبة الجافة التخطيط والادارة البيئية ، ترجمة اسامة عباس، احمد المنسي، سعيد مبارك، الرياض- السعودية ، مطابع الشروق للاوفست ، ط١ ، ٢٠٠٥.

١٤.محمود ، رمزي ، و رمزي ، محمد ، مافيات اقتصاد الظل وبنوك أوف شور ، الاسكندرية ـ مصر ، دار التعليم الجامعي ، ط١، ٢٠١٩.

١٥.المسيري ، عبد الوهاب ، اشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، فيرجينيا-الولايات المتحدة ، مؤسسة انترناشيونال جرافيكس ،ط٢ ،١٩٩٧.

ب- البحوث والدراسات

١.البداوي، ابراهيم، و لويزة، نورمان، العمالة اللارسمية والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية العالمية ، المعهد العربي للتخطيط -الكويت، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد٢، المجلد١٠، يوليو٢٠٠٨.

٢.الحسن ، علي حسين ، اقتصاد الظل أسبابه ،اثار السلبية واساليب الحد من حجمه، مجلة جامعة تشرين، سوريا، المجلد٣٦، العدد٤، ٢٠١٤.

٣.دحماني، رضا، زايد، مراد، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٧، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد٧، العدد١٢، ٢٠١٩.

٤.رشيد ، زياد عبد الكريم، و عبد القادر، عبد القادر عبد الوهاب، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية العراقية، قسم السياسات الاقتصادية، بحث منشور، ٢٠١٦.

٥.سلمان، حيان احمد، اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، ٢٠٠٦ .

٦.شنايدر، فريديرك، و انستي، دومينك، الاختباء وراء الظلال –نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠، اذار، ٢٠٠٢.

٧.عبدالله، قوري يحيى، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC، جامعة امحمد بوقر بومرداس، مجلة التكامل الاقتصادية ، نيسان، ٢٠١٨.

٨.محمود، طلال، و صلاح الدين، ميادة، محمود، الاثر المتبادل بين غسيل الاموال والاقتصاد الخفي، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين ، العدد٢٩، تشرين الأول، ٢٠١١.

جـ -المؤتمرات

١- سلمان، حيان احمد، اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، ٢٠٠٦.

د-الرسائل والاطاريح الجامعية

١ - سامي هاشم فالح : تقدير الاقتصاد غير الرسمي واثره في الاقتصاد العراقي ، جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه غير منشوره في الاقتصاد، ٢٠١١,

٣- التقارير والنشرات

- تقارير الرقابة المالية ، 2014.

ثانياً:- المصادر الأجنبية

A- Books

1-Friedrich Schneidr, Dominik H. Enste, The Shadow Economy, the United States- New York, Cambridge University Press, 2nd edition, 2013.

B- Researches and Studies

1-Yair Eilat: The Shadow Economy in Transition Countries:Friend or Foe? A Policy Perspective, journal World Development, Britain، 2002.

2-Nurul Amin, The Informal Sector in Asia from Decent Work Perspective, Bangkok, Asian Institute of Technology, 2002.

3-OECD: Shining Light on the Shadow Economy Opportunities and Threats, 2017.

4-International Labour Organization, Measuring informality:A statistical manual of the informal sector and informal employment, Geneva- Switzerland, 2013.